

Distr.: General  
4 December 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إن عدوان إسرائيل على الشعب الفلسطيني، على نحو ما أكدناه في رسالتنا السابقة المؤرخة 27 تشرين الثاني/نوفمبر (A/ES-10/971-S/2023/914)، لم يتوقف أبداً حتى في أيام "الهدنة" المؤقتة. فقد مضت إسرائيل في حملة القتل والتشويه والحصار والترهيب التي شنتها في أنحاء فلسطين المحتلة قاطبة، سواء في قطاع غزة أم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية قتل المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، واعتقال المئات واحتجازهم وانتهاك المنازل وأهلها.

والحقيقة أن إسرائيل لم تحترم الهدنة قط، ولم تحترم أبداً مبدأ واحداً من مبادئ القانون الدولي وبخاصة التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. أما التنبيهات المتكررة التي توجه إليها بأن حتى "الحروب لها قواعد" فلا تعبأ بها وتقع منها موقع الكلام في أذن صماء. إن إسرائيل تقول للعالم صراحة: إنها لا تولي أدنى اعتبار للقانون الدولي، ولا تخشى العواقب، وتتوقع أن تستمر لها الحماية من المساءلة، وسوف تنتقد وتهاجم كل من لا يوافق على هذا المخطط.

ففي الساعات القليلة الأولى من عدوانها العسكري "المستأنف" على غزة، قتلت قنابلها وقذائفها ورصاصها أكثر من 175 فلسطينياً، من بينهم نساء وأطفال. وأصيب مئات آخرون من المدنيين بجروح ويجري نقلهم إلى المستشفيات التي بدأت تنهار بالفعل تحت وطأة العدد الهائل من الضحايا، ونقص الإمدادات والوقود، والهجمات الإسرائيلية المتكررة عليها.

وتتعمد إسرائيل ضرب المناطق المدنية في شمال غزة وفي الوسط والجنوب، حيث فر معظم السكان خوفاً من الهجمات المميتة وأوامر الإخلاء. وهكذا فإن ملايين الناس في جنوب غزة يواجهون مرة



الرجاء إعادة استعمال الورق



أخرى خطراً وشيكاً يهدد حياتهم. ولا تصدقوا مزاعم إسرائيل الكاذبة أنها "لا تدخر جهداً في سبيل إنقاذ أرواح المدنيين". فالحقائق تثبت العكس. إن أعداد الضحايا والمقابر الجماعية لا تكذب.

فقد قتل أكثر من 15 240 فلسطينياً في الهجمات الإسرائيلية على غزة حتى الآن، ويشكل الأطفال والنساء 70 في المائة من الضحايا. وفي كل يوم من أيام الأسبوع الماضي، كانت مئات الجثث لمدنيين فلسطينيين تنتشل من تحت الأنقاض وتؤخذ لدفنها إلى جانب آلاف آخرين أزهقت إسرائيل أرواحهم. ولا يزال آلاف آخرون تحت الأنقاض، في انتظار إكرامهم بالدفن كحد أدنى.

ولا يزال الأطفال مستهدفين أيضاً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون ما لا يقل عن 249 فلسطينياً، من بينهم 60 طفلاً، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن عمليتي القتل المروع لصبي يبلغ من العمر 8 سنوات وصبي يبلغ من العمر 15 عاماً، أطلق الجنود الإسرائيليون النار مباشرة عليهما في الرأس والصدر بينما كانا يلعبان في الخارج في مخيم جنين للاجئين في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، في وقت كان من المفترض فيه أن تكون الهدنة قائمة، ليست سوى مثالين آخرين على وحشية السلطة القائمة بالاحتلال.

كما لم يتوقف مطلقاً تحريض المستوطنين الإسرائيليين وأعمال العنف والترهيب. فما زالت إسرائيل تدمرهم بالأسلحة وتطلق لهم العنان للإغارة على البلدات والقرى الفلسطينية والاعتداء على المدنيين، بمن فيهم الرعاة والأطفال. وقد كانت هذه حقيقة واقعة قبل الهدنة وأثناءها وبعدها. وفي الوقت نفسه، حتى مع إطلاق سراح 240 امرأة وطفلاً فلسطينياً من الأسر الإسرائيلي خلال هدنة الأيام السبعة، احتجزت إسرائيل 260 فلسطينياً، متمادية في حملة الاعتقالات التي تشنها بلا توقف.

وإضافة إلى المذابح التي ترتكب بحق المدنيين الفلسطينيين، تواصل إسرائيل حملتها الواسعة النطاق للتطهير العرقي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا يزال خطر الترحيل القسري للفلسطينيين من غزة مرتفعاً بشكل خطير مع استمرار إسرائيل في محاولاتها إخلاء غزة من سكانها. وفي هذا الصدد، ما فتئت إسرائيل تطالب المدنيين بإخلاء جميع المناطق في وقت تواصل فيه هجماتها الفتاكة والمدمرة ضد سكاننا المدنيين اللائسين العزل الذين لا حول لهم ولا قوة. واليوم، ألقت قوات الاحتلال الإسرائيلية مئات أخرى من المنشورات، بما في ذلك على مدن الجنوب، تطالب الناس بمغادرة هذه المناطق، مما يملأ بالفزع والكره قلوب المدنيين الذين شردوا مراراً وتكراراً ولم يعد لهم ملجأ يفرعون إليه وأصبحوا خائفين على حياتهم.

وقد تم بالفعل تهجير أكثر من 1,8 مليون شخص قسراً من ديارهم، وهو ما يعادل أكثر من 80 في المائة من الفلسطينيين سكان غزة، أي ثلاثة من بين كل أربعة أشخاص، معظمهم من اللاجئين. وقد لجأ أكثر من 1,1 مليون من النازحين إلى 156 من المرافق التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي مرافق يسودها الاكتظاظ وتغيب عنها الظروف الصحية وينعدم الأمان بسبب استمرار إسرائيل في استهداف أولئك النازحين، مما أسفر حتى الآن عن مقتل 218 فلسطينياً وإصابة 900 آخرين بجروح في مواقع الأونروا.

وأمام حتمية النزوح مجدداً، كتبت شابة في غزة، تدعى جيهان الفرا، اليوم: "أمي تخبرني أنه لم يبق أمامنا إلا خيار واحد ألا وهو قبول الموت. سواء غادرنا أم بقينا، فأى دقيقة هي الآن آخر دقيقة من حياتنا. يقولون غادروا خان يونس إلى رفح ثم يضربون رفح. فليس لدينا مكان نذهب إليه. وإن متنا، فعلى الأقل سنموت في منزلنا، لا في الشوارع..."

لقد قيل على امتداد أكثر من سبعة أسابيع، ويجب أن يقال مرة أخرى: لا يوجد مكان آمن للمدنيين في غزة من هجوم الإبادة الجماعية وحملة التطهير العرقي اللذين تشنهما إسرائيل. فمن سيحتمي العائلات الفلسطينية من آلة الحرب الإسرائيلية؟ ومن سيوقف التطهير العرقي للشعب الفلسطيني من أرضه؟ ومتى سينفذ قرار مجلس الأمن 2712 (2023) وقرار الجمعية العامة دإط 21/10؟ ومتى ستتخذ جميع القرارات الأخرى ذات الصلة؟ ومتى ستقضي المطالبة بالامتنال إلى المساءلة الفعلية عن انتهاكات إسرائيل للالتزامات القانونية الدولية؟

وكل يوم تثبت إسرائيل، قولاً وفعلًا، كراهيتها المطلقة للشعب الفلسطيني وتجريده من إنسانيته وهو شعبٌ شاء حظه العثُر أن يعذَّب على يد هذا الاحتلال الاستعماري الجبان ونظام الفصل العنصري طيلة عقود من الزمن. إن السماح بهذا الوضع البغيض وغير القانوني وتمكينه خطأً جسيم ارتكبه المجتمع الدولي لفترة طويلة جداً. ولقد آن الأوان لتصحيح المسار على وجه الاستعجال.

ويجب أن يبدأ ذلك بالمطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار مطالبة لا لبس فيها. فلا يمكن للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يستمر في التقاعس عن تأدية مسؤولياته. إن الهدن غير كافية وإن وقف إطلاق النار الكامل والمستمر أمر حاسم لإنقاذ الأرواح البشرية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لتخفيف المعاناة الهائلة التي تسببها الكارثة الإنسانية التي أوقعتها إسرائيل. وعلاوة على ذلك، نكرر دعواتنا إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والمساءلة عن جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

وهذه الرسالة تأتي عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 817 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (A/ES-10/971-S/2023/914)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم